الصانع مترئسا جانبا من الجلسة

الصانع يراجع الغانم في قضايا المجلس

ـى.. وسحب «التعليم الإلزامي» للتعديل عليه

الصانع: يوجد مقترح جديد قدمه مجموعة من النواب لتنظيم مهنة المحاماة أفضل من مشروع الحكومة

القانون مقدم منذ عام 2000 وجاءت قوانين أخرى جديدة بعده تتعارض معه ولهذا رفضناه

جديدة والسؤال كم مؤسسة عامة بالكويت 54 مؤسسة حكومية والعديد من الهيئات لدينا افراط في الهيئات ولا نعرف هل هي تنفذ أو تراقب، وهناك تداخل في عمل الهيئات وهل الحكومة لديها القدرة على أن تكون حكومة الكترونية، والهواتف تنقطع وشركات الاتصالات ارباحها بمئات الملايين، نحن ليس لدينا قمر صناعي الامارات وقطر سبقونا، نحن نمتلك حصصا وليس لدينا قمر، رئيس الوزراء قال اوجه وزرائي لتطبيق الحكومة الالكترونية، أكبر مال للسرقة في مال الاتصالات والالكترونيات، اولا يجب اعادة هيكلة الدولة وبعدين نتكلم عن الحكومة الالكترونية لدينا ثلاث شركات واحدة غابت على العالم في الاكتتاب والثالثة بيعت إلى احدى الدول العربية والأولى تتفاخر بارباحها.

وزير الدولة محمد العبدالله: رئيس الوزراء وجه الوزراء بخصوص ميكنة المعاملات لم يات من فراغ وانما من خلال قانون المعاملات الالكترونية الذي أقر، وانه حتما سيؤدي إلى تقليص الدورة المستندية ومن هذا الباب جاء التوجيه، ونامل أن تحاسب على الاخفاق ولاتوجه الاتهامات من غير دليل.

صفاء الهاشم: اقبل ماتفضلت به ومازال حرف السين يسيطر على تصريحاتك، ماهي الآليات المتعلقة بكلام رئيس الوزراء، نريد الطريقة والآلية للعمل.

عبد الكريم الكندري: هناك مشكلة بالهيئات أولا تقدير فكرتها والهدف هو منح الاستقلالية والقضاء على البيروقراطية والهيئات التي انجزت اما انها لم تقل الاقتراحات النيابية تركز على الهيئات.

والسؤال هل نحن بحاجة الى هذه الهيئات، وليس كلما استشعرنا بوجود خلل في احدى الادوات فكرنا بتحويلها إلى هيئة.

ولكن فكرة تحويل جميع الادارات الى هيئات فكرة خطرة وكاننا نفتت الادارات.

والحل ليس دائما في الهيئات ولا ياتي بتغيير الشكل دائما المضمون.

فيصل الدويسان: التوسع في إنشاء الهيئات هو أمر محمود ودائما تتذرع الحكومة بانه عدد الوزراء يجب ان لا يتجاوز ثلث المجلس وهناك وزراء لديهم اكثر من قضية وبالتالي الهيئات تخفف اعباء الحكومة نن لسنا بحاجة الى الاكثار من الوزارات غالبا في عدد من البلاد ياخذ اسم هيئة الاتصالات والاعلام ونحن قانونا لم نتطرق لهذا الجانب الاعلامي والمفترض ان يتحدد دون الهيئة فنحن بالكويت محطات الاذاعة لدينا «fm» حكر لشركة واحدة وكنت اتمنى ان يشمل هذا القانون الدور الاعلامي والتعددية الاعلامية لحكومة لا تريد التطرق للتعددية الاعلامية ولديها مشكلة مع البيت القضائي الذي تعتقد انها تورطت به بالعودة للمادة 98 تتحدث عنه التنعت والعقوبة فيها مضحكة.

وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة علي العمير: الاخ فيصل وكان يرمي الحكومة بالحديث عن العقوبات، بهذا القانون وهو في الحقيقة اقتراح نيابي نوقش منذ 3 مجالس سابقة.

النائب فيصل الدويسان: لاشك ان الحديث عن جريمة التنصت هامة ويجب تغليظ العقوبة فيها ضمانا للامن الكويتي والاستقرار بالبلد وكلنا يعلم ما حدث في رئيس مجلس ادارة الخطوط الجوية الكويتية من تسجيل وتنصت وبالتالي مسالة التنصت بالقانون هامة يجب تغليظ العقوبة بها.

وزير الدولة لشؤون مجلس الامة علي العمير: الحكومة الحقيقية اليوم في حيرة، أمس طلبنا في محاكمة الوزراء تغليظ العقوبة رفض واليوم يطالبونا بتغليظ العقوبة فنحن لا نعلم كيف نتعامل مع مثل هذا الطلب.

النائب عدنان عبد الصمد: يجب ان لا نسوف في تشكيل الهيئات المختلفة والملحقة وهناك نقطة مهمة متعلقة بالقانون أثارها الاخ عادل الجار الله حول الميزانية التابعة للهيئة هل تكون ميزانية مستقلة ام ملحقة وعند مناقشة القانون جاء الاخ عادل للجنة الميزانيات لاخذ رأيها بهذه النقطة وهي خطوة جيدة المفترض بكل القوانين يتم اخذ رأي لجنة الميزانيات في ميزانيات الهيئة التي ستشكل ونحن بدورنا طلبنا من الاخ عادل تاجيل البت بهذا الامر لحين تقديمنا دراسة حول هذا الموضوع.

ونحن بدورنا نتمنى من اللجان البرلمانية عند مناقشة اي مشروع او اقتراح بقانون فيه انشاء هيئات اخذ رأي لجنة الميزانيات البرلمانية خاصة واننا في لجنة الميزانيات الجهات المشكلة لذلك تطلب تاجيل البت بالقانون لحين اعداد دراستنا وتقديم تصورنا.

وزير الدولة لشؤون مجلس الامة علي العمير: اوافق الاخ عدنان حول تعيين الميزانية والقانون الآن الموجود بين يدينا يحتاج لمراجعة من قبل المرافق وهناك اختلاف بين بعض المواد ومذكرتها التفسيرية كما هو حال المادتين 2 و13.

مقرر لجنة المرافق عادل الخرافي: اذا هناك مجال لاضافة شيء للقانون نحن في اللجنة لا نملك سوى اسبوع وليس اكثر لمراجعة القانون لاننا نرى ان هذا القانون يجب اقراره دون تأخير خاصة انه تم مناقشته خلال 3 مجالس.

النائب عدنان عبد الصمد: نرجو اعطائنا وقت كافي لمراجعة القانن وتقديم تصورنا حول ميزانيته الهيئة وان كنا نحبذ ان تكون ميزانيتها ملحقة وليس مشكلة.

النائب صالح عاشور: نحن نشيدبدور الاخ وزير المواصلات عيسى الكندري بإدارته لشؤون وزارته حتى الآن فلا تستانس «مخاطبا الوزير الكندري» نحن بالكويت اخر دولة خليجية او عربية في انشاء هيئة الاتصالات والاتصالات ليست مجرد تليفون وانما تتداخل في كل شيء الحكومة الالكترونية والبنوك والانترنت ونحن نتاخر كثيرا والشيء لآخر القانون هناك مسالة تقع ضمن اختصاص ومسؤولية الوزير حول الناقشة بالقانون بحيث تكون المنافسة في مجال الاتصالات مفتوحة للجميع دون تمييز لانها في النهاية ستصب في صالح المواطن وبالانتقال للحدث عن التنصت تعد مسالة هامة وقد نمي الى علمي ان هناك بعض السفارات الاجنبية في الكويت لديها اجهزة تنصت عن المكالمات وان احد شركات الاتصالات الثلاثة في البلاد تتنصت على المكالمات بالتنسيق مع بعض الاجهزة الامنية.

وزير المواصلات عيسى الكندري: شكرا للاخ عاشور لكنه اذا لديه معلومات ان هناك شركة من شركات الاتصالات ولديه ما يثبت ذلك سيتم تطبيق اقسى العقوبات عليهم او سيتم احالتهم للنيابة وانا لن اتاخر دقيقة واحدة عن التعامل مع هذه المسالة لكنه عليه أن يزودني بالأدلة.

النائب صالح عاشور: سازودك بما يؤكد بوجود أجهزة تنصت بعلم الحكومة ان شاء الله.

النائب محمد الحويلة: نشكر رئيس واعضاء لجنة المرافق عن هذا العمل الجبار ونتمنى اقراره ويتم تفعيل اللائحة التنفيذية له وان يوفد المختصين له لادارة هذه الهيئة بكل كفاءة واقتدار.

النائب سعدون حماد: هذه الهيئة تعد احدى جهات تنويع موارد الدخل وهناك دول تستفيد من ايرادات هذا القطاع في الميزانية وهذا القانون متعوب

وزير المواصلات يرد على الملاحظات

القويعان متحدثا

وزير المواصلات لعاشور: إذا لديك معلومات عن تنصت شركات على المكالمات قدمها وسنطبق أقصى العقوبات

القويعان: قانون الاتصالات إضافة كبيرة تُحسب للوزير الكندري النائب قبل أن يكون وزيرا

الزلزلة: قانون التعليم الإلزامي مطروح منذ عام 2000 وجهزنا كل البيانات لمناقشته.. وسحبه غير مقبول

كيف نشجّع على العمل في القطاع الخاص والحصول على الرخصة التجارية يحتاج 6 أشهر؟

دشتي: تنازل صفاء عن قضيتها ضد الغانم سابقة تاريخية وانتصار للديمقراطية الكويتية

نظراً للتطور السريع في تكنولوجيا الاتصالات لا بد أن يكون للكويت قانون ينظّم الأمر

جانب من الجلسة

حديث جانبي بين العمير ودشتي